

Distr.: General
18 April 2001
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

مرفق إضافة إلى التقرير النهائي لآلية الرصد عن الجزاءات المفروضة على الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) (انظر التقرير S/2000/1225، المرفق)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٣٦ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في
أنغولا

يشرفني أن أحيل طيه الإضافة (انظر الضميمة) إلى التقرير النهائي لآلية رصد
الجزءات المفروضة على يونيتا، المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) (انظر
S/2000/1255، المرفق). وقد صدر التقرير النهائي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
وتقدم الإضافة، المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن
١٣٣٦ (٢٠٠١)، المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي مُدِّدَت بموجبه ولاية الآلية
لمدة ثلاثة أشهر.

وأكون ممتناً لكم لتعميم هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن للاطلاع
عليها ولإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ريتشارد ريان
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)
بشأن الحالة في أنغولا

ضميمة

إضافة إلى التقرير النهائي لآلية الرصد بشأن الجزاءات المفروضة على
الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)

١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	١٣-١ مقدمة - أولاً
٦	١٠-٦	ألف - التطورات السياسية والعسكرية في أنغولا في سياق تنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا
٧	١٢-١١	باء - انتهاك الجزاءات المفروضة على الأسلحة والمعدات العسكرية والنقل: لمحة عن نتائج التقرير النهائي
٧	١٣	جيم - النتائج التالية
٨	٣٤-١٤	ثانياً - الشركات الوسيطة في مجال الأسلحة
٨	١٥	ألف - الشركات المتورطة في الصادرات البلغارية
٨	٢١-١٦	باء - الشركات المتورطة في الصادرات الرومانية
٩	٢٥-٢٢	جيم - تحديد مصدر/منشأ المعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها في توغو ..
١١	٣٢-٢٦	دال - تقدير المصادر الأخرى المحتملة لتوريد الأسلحة و/أو تصديرها
١٥	٣٤-٣٣	هاء - الاستنتاج
١٥	٤١-٣٥	ثالثاً - تمثيل حركة يونيتا وسفر وإقامة مسؤوليها الكبار وأفراد أسرهم البالغين
١٦	٤٠-٣٨	ألف - أفريقيا
١٧	٤٢-٤١	باء - الأمريكيتان
١٧	٤٧-٤٣	جيم - أوروبا
١٨	٤٨	دال - يونيتا وشبكة الانترنت: مواقع الشبكة والبريد الإلكتروني

١٩	٥٠-٤٩ قائمة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم البالغين
٢٠	٥١ خاتمة
٢١	١٠٧-٥٢ تجارة الماس - رابعا
٢١	٥٦-٥٢ الحالة الراهنة لاستخراج الماس في أنغولا - ألف
٢٢	٧٨-٥٧ دوائر الماس - باء
٢٨	١٠٦-٧٩ حلقات التهريب المتصلة بيونيتا - جيم
٣٥	١٠٧ الاستنتاجات - دال
٣٦	١٠٩-١٠٨ النفط والمنتجات النفطية - خامسا
		التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز
٣٦	١١٥-١١٠ تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا - سادسا
٣٨	١١٩-١١٦ ملاحظات ختامية - سابعا

أولا - مقدمة

١ - هذه الإضافة إلى التقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا (انظر S/2000/1225، المرفق) مقدمة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٣٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وأحاط القرار علما بتقرير الآلية وأعرب عن اعتزامه أن ينظر على النحو الكامل في التقرير في الوقت المناسب. وقرر المجلس في القرار نفسه تمديد ولاية الآلية على النحو المنصوص عليه في قراره ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، وطلب إليها تقديم إضافة خطية للتقرير النهائي بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٢ - وقدمت الآلية فيما بعد برنامج عملها لفترة الشهور الثلاثة التي تم فيها تمديد ولايتها إلى اللجنة المنشأة عملا بقرار المجلس ٨٦٤ (١٩٩٣) وفي برنامج العمل، وضعت الآلية الأولوية على متابعة القرائن التي لم يتسن اتباعها بموجب ولايتها السابقة بسبب ضيق الوقت وعلى الاتصالات مع الدول الأعضاء حول الانتهاكات المزعومة للجزاءات. واحتلت المهمة الموكلة إلى متتبع محترف للأصول للتحقيق في أصول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)/وماليته مكانة متقدمة في قائمة أولويات الآلية. وشددت الآلية أيضا على أهمية مواصلة المشاورات مع الحكومات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا.

٣ - وزارت الآلية، خلال الفترة التي يشملها التقرير، البلدان التالية لإجراء مشاورات: أنغولا، وناميبيا، وبوتسوانا، وكينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان، وبلجيكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وإيطاليا، وفرنسا، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار. وزارت الآلية أيضا مقر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (غابورون) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في ليون.

٤ - وحصلت الآلية في أنغولا على مطبوعات من الحواسيب التي تم الاستيلاء عليها من يونيتا في أندولو وبايلونندو وكشفت هذه المطبوعات عن المزيد من مشتريات يونيتا من الأسلحة وتعزيز كتائبها الآلية في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وتكشف هذه الوثائق كذلك نفاق يونيتا أثناء عملية لوساكا.

٥ - وتم إرسال استبيانات إلى الدول الأعضاء تطلب معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز وتشجيع تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. وتم أيضا إرسال رسائل إلى عدد من البلدان سعيا للحصول على مزيد من المعلومات حول كبار المسؤولين في يونيتا المذكورين في التقرير النهائي والمقيمين في أراضيها. وبينما ردت بعض البلدان بسرعة على استفسارات الآلية، ظل عدد من الأسئلة بدون إجابة.

ألف - التطورات السياسية والعسكرية في أنغولا في سياق تنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا

٦ - لاحظت الآلية الرصد في تقريرها النهائي أن القدرة العسكرية ليونيتا قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً. وواصلت يونيتا، خلال الفترة التي يشملها التقرير، القيام بهجمات فدائية معظمها ضد الأهداف المدنية البريئة. وكشفت مصادر الأمم المتحدة في لواندا أن التقارير الواردة من المدنيين الهاربين من يونيتا تشير إلى قيام الحركة المتمردة بأعمال إرهابية. وأفادت أيضاً عن تدهور خطير في الحالة الجسدية للمدنيين الهاربين من يونيتا. وادعى كثير منهم أن يونيتا استخدمتهم في نقل الأغذية والمعدات العسكرية.

٧ - وظلت الحالة على امتداد حدود أنغولا مع ناميبيا وزامبيا ذات طابع عسكري وغير مستقرة. وأغارت عناصر من يونيتا من حين لآخر على المدنيين على الجانب الناميبي والزامبي من الحدود، واستمرار القتال في إقليم موكسيكو زاد من عدد اللاجئين الهاربين إلى غرب زامبيا.

٨ - وأبلغت السلطات الآلية أثناء زيارتها لأنغولا بالاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه في لواندا في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ والرامي إلى منع حركة الأشخاص والبضائع غير القانونية والتجارة غير المشروعة بالماس والعاج، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويُتوقع أن يعزز ذلك تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا وتحسين الأمن على امتداد الحدود المشتركة بين أنغولا وناميبيا وتزانيا.

٩ - وأبلغت السلطات الأنغولية أيضاً الآلية أن الرد على قانون العفو الذي أعلن عنه الرئيس في عام ٢٠٠٠ كان إيجابياً بصفة عامة؛ إذ قيل إن كثيراً من مقاتلي يونيتا قبلوا العرض. وقد تم إبلاغ الآلية أيضاً أن الحكومة أنشأت صندوقاً للسلام والمصالحة الوطنية يتم استخدامه لمساعدة المقاتلين السابقين في يونيتا على الاندماج في المجتمع.

١٠ - وتقييم الآلية العام يتمثل في أن الجزاءات لا تزال تؤدي دوراً هاماً في الجهود المبذولة لحل الصراع الأنغولي. فبفضل توقف الإمدادات الثابتة من الأسلحة وانخفاض الإيرادات من الماس، تدهورت القدرة العسكرية ليونيتا تدهوراً كبيراً. كما أن النداءات الأخيرة التي وجهتها يونيتا لرفع الجزاءات تشير إلى أن للجزاءات تأثيراً. غير أنه ينبغي الإشارة، بالنظر إلى اكتشاف القوات المسلحة الناميبية مخبئاً كبيراً من الأسلحة في جنوب أنغولا، إلى أن لدى يونيتا على الأرجح كميات هائلة من الأسلحة مخبأة في باطن الأرض في كل أنحاء أنغولا، وتكفي هذه الأسلحة لمتابعة حرب العصابات لمدة طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت

تقارير أخيرة تفيد بأن طائرة بدون علامات لوحظت في شرق أنغولا تنتهك المجال الجوي للبلد، وتثير هذه التقارير القلق وتشير إلى ضرورة تعزيز تنفيذ الجزاءات.

باء - انتهاك الجزاءات المفروضة على الأسلحة والمعدات العسكرية والنقل: لمحة عن نتائج التقرير النهائي

١١ - كشفت الآلية في تقريرها النهائي أن شركات تصنيع الأسلحة التي يوجد مقرها في بلغاريا صدّرت، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، كميات كبيرة من الأسلحة على أساس أن شهادة المستعمل النهائي تبين أن توغو هي بلد المنشأ. وكشف التقرير أيضا أن شركات تصنيع الأسلحة التي يوجد مقرها في رومانيا صدّرت بالمثل، في حالة واحدة في عام ١٩٩٦ وفي حالتين في عام ١٩٩٩، أسلحة على أساس أن شهادة المستعمل النهائي تبين أن توغو وبوركينا فاسو هما بلدا المنشأ. وأكد التقرير كذلك أنه تبين أن شهادات المستعمل النهائي الواردة من توغو مزورة بعد تحليلها تحليلًا علميًا، بينما تبين أن شهادات المستعمل النهائي الواردة من بوركينا فاسو صحيحة. ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن العمليات اللوجيستية لنقل شحنات الأسلحة وهيمنت شركة طيران Air CESS على هذه الرحلات، ويتضمن التقرير أيضا معلومات مفصلة عن خطوط الرحلات التي عبرت في معظمها مطارات نيروبي، والخرطوم، وحددت كيندو بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومزانا بجمهورية تنزانيا المتحدة وجهة نهائية لها.

١٢ - وورد أيضا وصف مفصل عن الدور الذي لعبته الشركات الخارجية التي قامت بدور الوسيط في عملية شحن الأسلحة، ومقر بعضها في جبل طارق، وبنما، وجزر البهاما. وأخيرا، أكد التقرير في الخاتمة احتمال أن الأسلحة التي صدرتها بصفة خاصة شركات تصنيع الأسلحة التي يوجد مقرها في بلغاريا وصلت في نهاية المطاف إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. وعلى الرغم من تدابير المراقبة التي وضعتها البلدان المصدرة للأسلحة، لوحظ وجود بعض الضعف في عملية التصدير/الاستيراد العامة.

جيم - النتائج التالية

١٣ - واصلت الآلية، بعد تمديد ولايتها، تحقيقاتها في اتجاهين، متابعة القرائن الناجمة عن التحقيق الأولي، وتقييم المصادر المحتملة الأخرى لتوريد الأسلحة و/أو تصدير الأسلحة انتهاكا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا. وهذه النتائج موضحة أدناه.

ثانياً - الشركات الوسيطة في مجال الأسلحة

١٤ - نظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات التي تقوم بدور الوسيط في معاملات الأسلحة، ركزت الآلية تحرياتها على جمع معلومات إضافية عن هذه الشبكات في مجالات مثل مدى تورطها في تجارة الأسلحة والمعاملات المالية، وتكوين مجالس إدارتها.

ألف - الشركات المتورطة في الصادرات البلغارية

١٥ - وقد تصرفت شركة KAS للهندسة، جبل طارق - بوصفها الوسيط الوحيد؛ والمتعهد والمشتري لجميع المعدات التي يصدرها الموردون البلغاريون. وأرسلت الآلية بعثة إلى جبل طارق وعلمت أن شركة KAS للهندسة تديرها أمانة SKYSEC المحدودة التي يوجد مقرها في قبرص. وبناء على طلب الآلية، أوضحت سلطات قبرص أن شركة SKYSEC شركة تقدم الإدارة الاستشارية وخدمات السكرتارية. وأشارت السلطات نفسها أن شركة ARMART الدولية المحدودة التي تدير شركة KAS يوجد مقرها في 4 Athol Street في آيل أوف مين، المملكة المتحدة. ويقال إن حملة الأسهم هي شركة INTERCON Nominees Ltd. المحدودة التي يوجد مقرها في الطابق الثاني من Atlantic House, Circular Road, Douglas، آيل أوف مان وأشارت شركة SKYSEC، التي اتصلت بها سلطات قبرص، أنها تعمل بوصفها أمانة للشركة ولا تعرف شيئاً عن أنشطة شركة KAS.

باء - الشركات المتورطة في الصادرات الرومانية

شركة STARCO للاستثمارات والتجارة

13 Martin Buber Street, Haifa, Israel

١٦ - وطلبت الآلية من السلطات الإسرائيلية معلومات عن الشركة المذكورة وتورطها في تجارة الأسلحة التي تمت في عام ١٩٩٦ بين شركة ROMTechnica (المورد الروماني) وتوغو. وتم إبلاغ الآلية أن التحريات التي أجريت لم تتوصل إلى أي معلومات تتعلق بـ STARCO.

١٧ - غير أنه تم توجيه نظر الآلية إلى الادعاءات المنشورة في جريدة هآرتس الإسرائيلية بشأن رجل أعمال إسرائيلي اسمه بوعاز أفيعدون ويقال إنه يقيم في شارع Martin Buber. وتُقل عن لسان رجل الأعمال الإسرائيلي أنه أقر بأنه يمتلك مع شريك له شركة اسمها STARCON أغلقت أبوابها في عام ١٩٩٦ بعد أن رفضت الحكومة الرومانية الموافقة على صفقة أسلحة. وتم إحالة التطور الأخير إلى الحكومة الإسرائيلية للإعراب عن آرائها وملاحظاتها فيما يتعلق باحتمال كون شركة STARCO هي نفسها شركة STARCON.

تعاون أوروبا الشرقية في مجال الشحن، 102, Uwala House، ناسو، جزر البهاما
 ١٨ - وطلبت الآلية إلى سلطات جزر البهاما أن تقدم معلومات عن الشركة المذكورة التي
 كانت الوسيط في صفقة أسلحة تمت في عام ١٩٩٩ بين شركة SN ROM ARM SA وهي
 مورد روماني وسلطات توغو. ولم ترد سلطات البهاما على الطلب.

الشركة الدولية للاستثمارات التجارية المحدودة

10 Cumberland Mansions, George Street, London، المملكة المتحدة

١٩ - وتنتظر بالمثل الآلية ردا على الطلب الذي وجهته إلى سلطات المملكة المتحدة فيما
 يتعلق بشركة يوجد مقرها في المملكة المتحدة وهي الشركة الدولية للاستثمارات التجارية
 التي يقال إنها تمثل في أوروبا الشركة التي يوجد مقرها في جزر البهاما.

شركة أرميتك

5 Cuba Avenue, 34 St East, Building 34-20, Panama City, Head Office: Cyprus

٢٠ - وتبين أن شركة أرميتك هي الوسيط في صفقات الأسلحة بين AR SENALUL
 ARMATEI الرومانية وبوركينا فاسو. وطلب أيضا من السلطات البنمية أن تقدم معلومات
 عن الظروف التي تحيط بتورط الشركة في الصفقة المذكورة. ولا يزال ينتظر رد السلطات
 البنمية.

٢١ - وأبلغت السلطات القبرصية الآلية، بناء على طلب منها، أنه لا توجد شركة تسمى
 أرميتك مسجلة في قبرص. غير أن المعلومات الواردة في الفاكس الذي عرضته الآلية هي
 معلومات خاصة بشركة ARMINPEX High Tech المحدودة المسجلة في قبرص بوصفها شركة
 أعمال دولية تتعامل في المعدات العسكرية. ولا يعرف الآن إذا كانت هناك صلة بين AR-
 MITECH و ARMINPEX. وكان مدير الشركة الأخيرة في الفترة بين عامي ١٩٩٧
 و ٢٠٠٠، هو إيفان تسوركان، وهو مواطن روسي يمتلك في الوقت الراهن معظم أسهم
 الشركة. ويقال إنه يقيم في العنوان التالي 24 Kosmodamian Skay str 46.50،
 موسكو.

جيم - تحديد مصدر/منشأ المعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها في توغو

٢٢ - طلبت الآلية من سلطات توغو وحصلت على صور فوتوغرافية للحروف السيريلية
 المكتوبة على المعدات بهدف تحديد منشأ المعدات. ولم توضح هذه الخصائص البلد الذي
 أتت هذه المعدات ولم تساعد على تحديد مصدر المعدات المذكورة.

٢٣ - وتنظر آلية الرصد في خيار بديل يتمثل في تحديد خط رحلة الشركة التي نقلت المعدات من أجل تحديد البلد الذي شحن المعدات. ولهذا الغرض، طلبت الآلية من سلطات البلدان التي يقال إن الطائرات التي نقلت الأسلحة قد عبرتها، معلومات تتعلق بحركة الرحلة قبل عبورها.

انتقال المعدات العسكرية من غيبادوليت إلى توغو - تحديد مكان الوصول النهائي

٢٤ - قدمت سلطات توغو إلى الآلية معلومات مفصلة إضافية تتعلق بخط رحلة الطائرات التي نقلت المعدات العسكرية في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧. ولم يتم تحديد طبيعة المعدات المنقولة من غيبادوليت/زائير سابقا إلى توغو. فيما يلي خط الرحلة كما سجلته سلطات الطيران المدني في توغو:

التاريخ:	١٨ أيار/مايو ١٩٩٧
الطراز:	انتونوف ١٢
التسجيل:	UR8206
مكان الوصول:	مطار نيامتوغو في توغو
من:	غيبادوليت في زائير سابقا
التاريخ:	١٨ أيار/مايو ١٩٩٧
مكان المغادرة:	نيامتوغو بتوغو
مكان الوصول:	لومي
التاريخ:	١٩ أيار/مايو ١٩٩٧
مكان المغادرة:	لومي
مكان الوصول:	بولرغاس في بلغاريا.

وينبغي الإشارة إلى أن الطائرات الأخرى من طراز IL76 التي نقلت المعدات العسكرية في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧ غادرت في اليوم نفسه عائدة إلى غيبادوليت.

٢٥ - وترى الآلية أنه نظرا للظروف التي غادرت فيها الرحلة غيبادوليت مباشرة بعد أن غادر بصورة مفاجئة الرئيس موبوتو الراحل، ليس من المرجح أن تكون هناك رحلة عودة

من نيامتوغو إلى غبادوليت. كما أنه من غير المرجح أن تكون طائرة أنتونوف العسكرية قد توجهت في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧ إلى بورغاس. ولا يزال يتعين تحديد مكان الوصول الحقيقي للمعدات العسكرية المنقولة من غبادوليت.

دال - تقدير المصادر الأخرى المحتملة لتوريد الأسلحة و/أو تصديرها

٢٦ - عند تقدير المصادر الأخرى المحتملة لتوريد الأسلحة إلى يونيتا، نظرت الآلية في البارامترات التالية:

(أ) كشف التحقيق الأولي أن هناك شحنات من الأسلحة من بلغاريا عددها ٣٨ شحنة تمت خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفيما يلي التفاصيل عن كل سنة:

١' ١٩٩٧: تمت ٢٩ شحنة خلال ثلاثة أشهر (تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر).

٢' ١٩٩٨: تمت تسع شحنات سبع منها في كانون الثاني/يناير. أما الشحنتان الأخريان فتمتا في تشرين الأول/أكتوبر.

(ب) واتبعت الشحنات من رومانيا نمطا أقل تواترا، شحنة واحدة عام ١٩٩٦ وشحنتان في عام ١٩٩٩.

(ج) وتنتمي المعدات التي استولت عليها قوات أنغولا الحكومية إلى فئات من الأسلحة مثل BM21 (قاذفة صواريخ متعددة) و BMP (مركبة مصفحة) وقذائف أوراغان التي لم ترد في صادرات بلغاريا أو رومانيا. كما أن فحص السجلات العسكرية المحوسبة التي تم الاستيلاء عليها من يونيتا وأحالتها السلطات الأنغولية إلى آلية الرصد تعكس نفس فئات الأسلحة. وتشير كل هذه البارامترات إلى أنه لا يزال يتعين تحديد جميع مصادر توريد الأسلحة إلى يونيتا.

تحديد منشأ معدات يونيتا التي استولت عليها القوات الأنغولية

٢٧ - استفادت الآلية من المعلومات التي قدمتها الحكومة الأنغولية فيما يتعلق بعينة مختارة من المعدات التي تم الاستيلاء عليها بالإضافة إلى الأرقام المسلسلة. وردا على استفسار من الآلية، أفادت البلدان الواردة أسماؤها على القائمة باعتبارها البلدان المنتجة، وهي أوكرانيا والاتحاد الروسي والصين أن المعدات المذكورة بالتحديد لم تُنتج في هذه البلدان ولم تُصدر منها. وأثناء زيارة الآلية لأنغولا، استعرضت مع السلطات الأنغولية نمط الشحنات

التي تم تحديدها، وتناولوا قضية إمكانية وجود مصادر للإمداد و/أو التصدير. ومع عدم توفر البيانات المباشرة، فإن الآلية عازمة على مواصلة التعاون مع أنغولا بصورة وثيقة بغية الكشف عن كامل نطاق موردي الأسلحة إلى يونيتا.

المعدات العسكرية التي استولت عليها قوات الدفاع الناميبية من أيدي مقاتلي يونيتا

٢٨ - قامت الآلية ببعثة إلى ناميبيا حيث أتاحت لها فرصة القيام بأسفار إضافية إلى روندو ومعاينة المعدات العسكرية التي استولت عليها قوات الدفاع الناميبية من أيدي مقاتلي يونيتا. ولاحظت آلية الرصد أن علامات التقادم الشديد ظاهرة على هذه المعدات، باستثناء طلقات الذخيرة. وأشار تبادل الآراء الذي جرى مع الضباط العسكريين النامبيين إلى نظرية مفادها أن المعدات ربما كانت مخبأة في مخابئ مدفونة كان بمقدور مجموعات من مقاتلي يونيتا الوصول إليها. ونظرا لعدم وجود علامات مميزة على جزء كبير من المعدات التي تم الاستيلاء عليها، كان من الصعب التعرف على منشئها. ومن الضروري مواصلة التعاون مع البلدان المنتجة للأسلحة بغية التعرف على منشأ تلك القطع من المعدات التي تحمل أرقامها متسلسلة. وكانت المعدات التي تم الاستيلاء عليها في الفترة من ١٣ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ على النحو التالي:

الرقم المتسلسل	الأوصاف	العدد
77-11-70	قذيفتان متشظيتان عيار ١٤٠ ملم للمدافع من طراز G-2	٢
A-XA-70	قذائف حرارية عيار ١٠٦ ملم	١٠
PN800	قذائف دحانية عيار ٨١ ملم من طراز R1M1	٢٩
001B/79	قذائف مضادة للدبابات عيار ٨٨ ملم من طراز R1M1	٦٠
7506	ذخيرة رشاش آلي من طراز براوننج	٢٦٠ ١٠٧٢
بدون علامة	قتابل يدوية	٧
بدون علامة	قنبلة تطلق من بندقية	١
بدون علامة	لغم مضاد للأفراد	١
بدون علامة	بنادق AKM	٨
بدون علامة	ذخيرة بنادق AKM	١٢٧
بدون علامة	هاون عيار ٦٠ ملم	١
174-81-73	قذيفة مدفع مضاد للدبابات معدة للإطلاق	٥٧
7-78	قذائف رؤوس حربية لقاذفة صواريخ من طراز GP	١٢
بدون علامة	قذيفة هاون عيار ٨٢ ملم	٢٥
100-57248	قذيفتان من طراز B-10	٢
بدون علامة	ماسورتان من طراز PK	٢
بدون علامة	قذائف هاون عيار ٦٠ ملم	٣

العدد	الأوصاف	الرقم المتسلسل
٢	رشاشان آليان مضادان للطائرات من طراز DSHK	24194
١١٨	رشاش آلي مضاد للطائرات من طراز DSHK	بدون علامة
٤٨	قذيفة مضادة للدبابات عيار ٥٧ ملم	1952-1
٧ ٦٣٢	قنبلة يدوية من طراز شتيك	150-83-65
٢٩٣	طلقة رشاش آلي من طراز PK	بدون علامة
١	قاذفة صواريخ مضادة للدبابات من طراز RPG	بدون علامة
١	مخزن ذخيرة فارغ لبندقية من طراز G-3	بدون علامة

دور يونيتا في سياق النزاع في الكونغو

٢٩ - يُذكر أن الآلية تحققت من حدوث تعاون تكتيكي بين يونيتا والقوات الرواندية في شمال أنغولا في عام ١٩٩٨. وقد أشير كذلك إلى اشتراك القوات الأوغندية في تلك العملية. وقد بحثت الآلية على النحو الواجب، مع كل من السلطات الأنغولية والزائيرية، الادعاءات المتعلقة بوجود يونيتا في المنطقة الشرقية من زائير الواقعة تحت سيطرة حركات التمرد وحلفائها.

٣٠ - وتلقت الآلية تقارير عن تعاون يونيتا مع متمردين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلقت كذلك ادعاءات تتعلق بوجود عناصر تابعة ليونيتا في تلك المنطقة. وعلى الرغم من تكرار هذه الادعاءات، فإنها لم تتأكد بعد بصورة قاطعة. وإذا تأكد وجود يونيتا في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ذلك يشكل خطراً محتملاً بفتح خطوط إمدادات الأسلحة لحركة التمرد. ولا تزال الآلية ترى بشدة أن هذا البعد يظل مصدر قلق ويستحق الاهتمام الواجب.

تقييم نطاق الرحلات المتعلقة بالأسلحة التي قامت بها شركة إير سيس (Air Sess)

٣١ - بالنظر إلى التورط المستمر لشركة إير سيس في الأنشطة التي تنتهك الجزاءات، بدأت آلية الرصد مشروعاً يهدف إلى جمع البيانات المتعلقة برحلات الشحن الجوي التي تقوم بها الشركة إلى أفريقيا. وتحقيقاً لهذا الغرض، التمسّت الآلية تعاون بلدان مختارة من مناطق مختلفة لتوفير المعلومات المتعلقة بعمليات شركة إير سيس وكانت استجابة البلدان التي تم الاتصال بها مشجعة. وقد تلقت الآلية بيانات هامة قدمتها مصر وبلغاريا وجنوب أفريقيا. ويجري التحقق من عدة مصادر من الرحلات التي تم تحديدها والطبيعة المحددة لحمولتها والتفاصيل المتعلقة بالجهات المرسل والمرسل إليها.

الوضع الراهن لمشروع تحديد سمات تجار الأسلحة

٣٢ - واصلت الآلية العمل بنشاط في مشروع تحديد سمات تجار الأسلحة، وجمعت حتى الآن معلومات موثقة تتعلق بتجار الأسلحة الرئيسيين التالية أسماؤهم، الذين ورد ذكرهم في تقارير سابقة:

عماد كبير

المعروف أيضا بعماد بكري؛ لبناني الجنسية؛ يستخدم عدة جوازات سفر، لم يتم التحقق من تفاصيلها حتى الآن؛ له صلات وثيقة على أعلى المستويات بالطائفة اللبنانية المقيمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ يسافر كثيرا في مناطق الجنوب الأفريقي.

ديوتر غودونوف

يُعتقد أنه مواطن أوكراني متورط في صفقات أسلحة مع يونيتا؛ لم تسجل الآلية أية معلومات إضافية عنه.

فيكتور أناتولييفتش/بوت

ولد في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ في دوشانبي؛ مواطن روسي يُقال إن بحوزته عدة جوازات، منها: الجواز رقم ٢٩#٠٠٠٦٧٦٥ الذي أصدرته السفارة الروسية في الإمارات العربية المتحدة (انتهت مدة صلاحيته)؛ والجواز الروسي رقم ٤٤٣٥٧٠٣٥٠، وتمتد صلاحيته إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ تخرّج من المعهد العسكري للغات الأجنبية، وعمل في بداية عام ١٩٩٠ في قوات حفظ السلام في أنغولا كمترحم شفوي؛ ضابط سابق في السلاح الجوي، وتوجد أسباب وجيهة للاشتباه في أن له صلات بكيانات الجريمة المنظمة في روسيا؛ يُشغل أكبر أسطول من طائرات الأنتونوف المملوكة ملكية خاصة في العالم؛ ممثل شركة طائرات أنتونوف في أفريقيا؛ أمدّد جميع مناطق النزاعات في أفريقيا بالمعدات العسكرية وغيرها من اللوازم؛ زار عدة مصانع للأسلحة في بلغاريا في عام ١٩٩١. ووردت أسماء أربعة من المصانع التي زارها من بين الشركات المصدرة للأسلحة في عام ١٩٩٧ على أساس شهادات مستعمل نهائي توغولية مزيفة. ويقال إن أخاه سيرغي هو المسؤول عن العمليات اليومية لشركة تأجير الطائرات "إير سيس" التي يملكها.

هاء - الاستنتاج

٣٣ - إن الدور المركزي الذي تلعبه الشركات الوسيطة التي تم تحديدها في إمداد يونيتا بالأسلحة هو دور مهيمن ولا يمكن أن يولي حقه من التأكيد. وقد أضاف أسلوب العمل الذي تتبعه هذه الشركات التي تلعب دور المتعاقد/ المشتري للمعدات العسكرية عنصرا تضليليا يهدف إلى زيادة صعوبة الكشف عن العلاقة المباشرة بالموردين ويونيتا. وبالمثل، فإن المعاملات المتعلقة بمبيعات الأسلحة أو منحت نمطا معقدا يجب كشف النقاب عنه بواسطة التحقيقات المستمرة بشأن الأصول المالية ليونيتا.

٣٤ - وفي ضوء هذه التطورات، أصبح من الملح تشديد الأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركات الوسيطة في تجارة الأسلحة. وبالمثل ينبغي النظر على نحو مناسب في إنشاء سجل دولي للشركات المشبوهة المتورطة في انتهاك الجزاءات. وقد شهدت حركة يونيتا في الماضي نكسات عسكرية خطيرة استطاعت التغلب عليها. ولا ينبغي النظر إلى أن جميع الإمكانيات المتاحة ليونيتا لإعادة التسليح قد استُنفدت باعتبارها أمرا من قبيل تحصيل الحاصل. وبالتالي، فإن التنفيذ الجاد للتوصيات الواردة في التقرير النهائي للآلية يظل أمرا ملحا وضروريا.

ثالثا - تمثيل حركة يونيتا وسفر وإقامة مسؤوليها الكبار وأفراد أسرهم البالغين

٣٥ - وصفت الآلية في تقريرها النهائي هياكل يونيتا في الخارج وبينت وظائفها وأساليب وأماكن عملها. وتم إبراز الأهمية الكبيرة لهذه الهياكل، إذ أنها تلعب دورا حاسما من عدة أوجه في ضمان استمرارية المنظمة. وخلال زيارة الآلية للواندا، أكدت الحكومة الأنغولية على هذه الأهمية. ونظرا للجزاءات المفروضة على تمثيل يونيتا، لم تعد الهياكل تعمل كمكاتب رسمية للحركة. بيد أن الإفلات من الجزاءات يتم عن طريق استخدام مكاتب تخفي نفسها خلف واجهة منظمات غير حكومية أو أفراد. وتضمن هذه الهياكل بمجموعها فعلا حضورا دوليا ليونيتا عن طريق نشر الدعاية السياسية، والاتصالات مع الأشخاص ذوي النفوذ، وما إلى ذلك. والأهم من ذلك أنها تلعب دورا أساسيا في المعاملات المالية وصفقات الماس وعمليات الإمداد الاستراتيجي ليونيتا.

٣٦ - ولا تزال عمليات يونيتا خارج أنغولا تنطبق عليها الأوصاف التي وردت في التقرير النهائي، التي عُني فيها بصورة خاصة بالكيانات التنظيمية في أفريقيا وأوروبا، باعتبارها ذات أهمية خاصة للمنظمة. ولا تزال التحليلات المقدمة والمشاكل التي تم تحديدها باعتبارها عوائق أمام تنفيذ الجزاءات صحيحة كذلك. ويهدف هذا الفرع إلى بيان التغييرات التي لوحظت بخصوص هياكل يونيتا، والمعلومات المتاحة بشأن إنشاء هياكل جديدة، بالإضافة إلى تلك

التي تم تناولها بالتفصيل في التقرير النهائي، وما هي التدابير التي أُتخذت بغية تعزيز تنفيذ الجزاءات، وبالتالي إعاقه عمل تلك الهياكل.

٣٧ - وتلاحظ الآلية أيضا أنه لم يتم حل مختلف المشاكل المتعلقة باعتماد قائمة لكبار مسؤولي يونيتا و البالغين من أفراد أسرهم المباشرة ونشر هذه القائمة وتحديثها. وقد وردت الإشارة إلى هذه المشاكل في تقريرها المرحلي المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتم التأكيد عليها بدرجة أكبر في التقرير النهائي. وبالفعل ما زالت لجنة الجزاءات لم تُعمم بصورة رسمية القائمة الملحقة بالتقرير النهائي. غير أن الآلية بذلت جهدا لاستكمال القائمة، وترد أدناه مقترحاتها بشأن هذا الموضوع.

ألف - أفريقيا

٣٨ - لم تحصل الآلية على أية معلومات تشير إلى وقوع أية تغييرات رئيسية في هياكل يونيتا في إفريقيا. ولا تزال بوركينافاسو وتوغو بلدين هامين لإقامة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم. بيد أن هناك دلائل تشير إلى أن بعض البلدان ذات الأهمية بالنسبة ليونيتا بصدد إعادة النظر في سياساتها. وقد تلقت الآلية معلومات من حكومة كوت ديفوار تفيد بأنه، تمشيا مع عملية تغيير جوازات السفر عموما في البلاد، والتي يُتوقع انتهاؤها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، لن تصدر جوازات سفر لمسؤولي يونيتا. وهذا القرار مهم، نظرا لأن كوت ديفوار كانت أحد أهم مقدمي الجوازات ليونيتا على مر السنين.

٣٩ - وبالإضافة إلى كوت ديفوار، هنالك أيضا دلائل تشير إلى أن بعض البلدان، ممن كانت ولا تزال توفر ملاذا آمنا لكبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم، قد بدأت تبدي تحفظا إزاء المنظمة. وقد أدى ذلك بدوره إلى ظهور بوادر تشير إلى أن حركة يونيتا تحاول الوصول إلى بلدان مجاورة. وترى الآلية أن من المهم جدا أن تتم متابعة هذه الحركة المحتملة لممثلي يونيتا عن كثب، وأن تكون الحكومات في المنطقة على علم بحدوث هذه المحاولات، لكي تلزم جانب الحذر.

٤٠ - وبينما يبدو أن بعض التحسينات قد وقعت، أو في الطريق إلى ذلك، ينبغي الإشارة مع ذلك إلى أن الآلية لا تزال تتلقى معلومات تفيد بقيام كبار مسؤولي يونيتا بجولات سفر واسعة داخل أفريقيا وخارجها. وتسعى الآلية جاهدة إلى الحصول على معلومات محددة بما يكفي لتمكين الحكومات من اتخاذ الإجراءات الملائم.

باء - الأمريكيتان

٤١ - خلال الفترة التي أعقبت التقرير النهائي، بذلت يونيتا جهودا لاستغلال التغييرات التي طرأت على الإدارة في الولايات المتحدة. فقد تلقت الآلية، على عنوانها الإلكتروني، نسخا من رسائل وجهها سافيمي إلى مسؤولين كبار في الإدارة الجديدة. والتقى الشخص الذي تعتبره الآلية الممثل غير الرسمي ليونيتا في الولايات المتحدة، جاردو مويكاليا، بمسؤول في وزارة الدفاع خارج المباني الحكومية. وأوضحت السلطات الأمريكية أن الاجتماع المعني ينبغي اعتباره غير رسمي وتم على أساس شخصي. وتم التأكيد على أن هذا الاجتماع لا ينبغي اعتباره تغيرا في السياسة الأمريكية. وحسب معلومات أتيحت إلى الآلية، تمت اجتماعات غير رسمية مشاهمة من حين لآخر أيضا خلال فترة إدارة كلينتون. وأدلى السيد مويكاليا إلى الصحافة بالمعلومات المتعلقة بهذا الاجتماع. وينبغي أن يُنظر إلى هذا اللقاء في سياق المعلومات التي تلقتها الآلية خلال زيارتها للوندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وفي آذار/مارس ٢٠٠١، تفيد بأن السيد سافيمي استغل "الوعد" بتغيير السياسة الأمريكية تجاه يونيتا كوسيلة هامة للحفاظ على معنويات أتباعه.

٤٢ - ومنذ التقرير النهائي، تلقت الآلية أيضا معلومات تفيد بأن يونيتا تحافظ على علاقات مع بعض البلدان في أمريكا اللاتينية، ولم يكن ذلك مثبتا من قبل. ويجري الآن متابعة هذه المعلومات.

جيم - أوروبا

٤٣ - بالإضافة إلى أفريقيا، تحافظ أوروبا على أهميتها بالنسبة إلى يونيتا من حيث أنها تعد ملجأ آمنا وقاعدة لعمليات الحركة في آن واحد. ومنذ التقرير النهائي للآلية، تلقت معلومات تفيد بأن هناك أيضا فرع خاص ليونيتا للدول الاسكندنافية وبأن تمثيلها في بعض البلدان الأوروبية قد يكون أهم مما افترض في ذلك التقرير. إلا أن هذه المعلومات أتيحت مع الأسف إلى الآلية بعد فوات الآوان من أجل التحقق بشأنها. والاتصالات جارية مع الحكومات المعنية حيث يُطلب إليها التحقيق في هذه الادعاءات.

٤٤ - وكما أُشير إلى ذلك في التقرير النهائي، فإن اتفاق شينغين، الذي يسمح بحرية السفر بين البلدان الأعضاء فيه، أي أغلبية البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج، يجعل من الصعب للغاية تنفيذ تلك الأجزاء المتعلقة بما يدعى "الجزءات الشخصية" التي تحد من سفر كبار المسؤولين في يونيتا. ولم تتلق الآلية أي رد على اقتراحاتها الواردة في التقرير النهائي فيما يتعلق بكيفية تحسين تنفيذ الجزاءات في البلدان المعنية مع مراعاة وجود هذا الاتفاق.

٤٥ - ويبدو أن استخدام منظمات صورية يكتسي أهمية خاصة في أوروبا. فقد وصفت الآلية، في تقريرها النهائي، من جملة أمور، عمل اثنتين من هذه المنظمات، وهي لجنة العدالة، والسلام والمصالحة في أنغولا، التي ثبت أن ممثلين هاميين في يونيتا يستخدمونها على وجه الخصوص في البرتغال، وإيطاليا وأيرلندا. بالإضافة إلى منظمة دار أنغولا، وهي منظمة صورية يستخدمها "ممثل" يونيتا في بلجيكا. ولم تُبلغ الآلية باتخاذ أي إجراء، أو بذل جهود، من أجل إغلاق هذه المنظمات الصورية. وإدراكا لكون الحقوق الدستورية في العديد من البلدان تحمي بشدة الحق في تكوين جمعيات، فإن الآلية تؤكد على أنه لا ينبغي السماح ليونيتا بإساءة استعمال هذه الحقوق من خلال تحويل ممثليها الرسمية إلى منظمات غير حكومية/لا تسعى إلى الربح كما هو الحال الآن.

٤٦ - أما القول بأن لجنة العدالة والسلام والمصالحة في أنغولا تعمل كواجهة ليونيتا فيدعمه كذلك ما قام به قادتها (ألبرتو كوستا جونيور، وجوفري جوستينو وليون دياس) في عرض قدم على موقع اللجنة على شبكة انترنت، وعُدل مؤخرًا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حيث يُعرّف هؤلاء القادة أنفسهم بوصفهم "مناضلين في حركة يونيتا رأوا حزبنا يتعرض لوابل الجزاءات الدائمة التي فرضتها الأمم المتحدة، لمدة سبع سنين متتالية".

٤٧ - ويُزعم أيضا أن يونيتا تعمل أيضا تحت ستار منظمة تُدعى لجنة السلام والديمقراطية في أنغولا. ففي موقع هذه اللجنة على شبكة انترنت، تُقدّم هذه المنظمة كمنظمة للمجتمع المدني الأنغولي. وانطلاقًا من المحتويات المنشورة على موقع لجنة السلام والديمقراطية في أنغولا على شبكة انترنت، والتي تُعد من جوانب عديدة صورة للمحتويات التي تنشرها لجنة العدالة والسلام والمصالحة في أنغولا، يبدو من الأرجح أن لجنة السلام والديمقراطية في أنغولا تُستخدم كواجهة لحركة يونيتا. ويدعم هذا القول كون الشعار المستخدم لموقع الشبكة يشمل رسماً لديك صغير أسود، وهو الرمز التقليدي ليونيتا، ويُستخدم على أعلامها أيضا. والآلية على علم بأن منظمة باسم شبيهة توجد فعلا في أنغولا. غير أنه لم يثبت لديها أن هذه المنظمة هي ذاتها التي تشك الآلية في استخدامها كواجهة ليونيتا.

دال - يونيتا وشبكة الانترنت: مواقع الشبكة والبريد الإلكتروني

٤٨ - يُعد الانترنت، ومواقع الشبكة والبريد الإلكتروني، أداة هامة تستخدمها يونيتا في جهودها الدعائية. فموقع الشبكة الذي تستخدمه يونيتا الآن هو kwacha.org. وتستخدم يونيتا بالنسبة لبريدها الإلكتروني، من جملة أمور، بريد hotmail. ويبين سجل النطاقات المخصصة لهذا الموقع أنه مسجل في أيرلندا باسم شخص يدعى كولم كروسديل. وهناك عنوان بريدي يستخدمه ليون دياس، المصدر الإداري لموقع الشبكة kwacha.com،

هو colmc@indigo.ie. وقد سُجل هذا الموقع وعمل منذ أوائل ١٩٩٧، انطلاقاً من آيرلندا أيضاً. ولم يعمل هذا الموقع منذ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وحتى أواسط ١٩٩٩ كانت هناك عدة مواقع أخرى تعمل كمؤيدة ليونيتا ولها روابط بالحركة. ومعظم تلك المواقع لم يتم تحديثها وبالتالي فهي تعد غير عاملة. وأبلغت الآلية أن حكومة آيرلندا تحاول معالجة هذه المشكلة.

هاء - قائمة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم البالغين

- ٤٩ - أولت الآلية، منذ بداية تقاريرها، أهمية خاصة إلى قائمة كبار مسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم، مؤكدة على وجوب أن تظل هذه القائمة دقيقة ما أمكن ذلك. وفي التقرير النهائي أيضاً أُشير إلى ضرورة تحديث القائمة بصورة منتظمة لحذف أشخاص لم تعد هناك ضرورة لإدراج اسمائهم في القائمة لأية أسباب، وإضافة أسماء جديدة عند اللزوم أيضاً. لذا من المؤسف أن القائمة المرفقة بالتقرير النهائي لم تُعمم في ما يبدو بصورة رسمية. فخلال زيارات الآلية إلى مختلف البلدان، ذكرت الحكومات في عدة مناسبات استحالة ضمان تنفيذ الجزاءات المتعلقة بمسؤولي يونيتا في غياب قائمة حديثة. وتتفق الآلية مع هذا الرأي تماماً.
- ٥٠ - ومنذ التقرير النهائي للآلية، واصلت تحديث القائمة وأبدت الاقتراحات التالية:

الأسماء التي ينبغي حذفها

- رقم ٩ - كاموسو، أنطونيو (غير مسؤول في يونيتا)
- رقم ١٠ - كاتشيونغو، (ورد اسمه مرتين، انظر أيضاً رقم ٧٦)
- رقم ٢٥ - شولا جيسي (غير مسؤول في يونيتا)
- رقم ٤٩ - غريغو موراييس (توفي)
- رقم ٦٧ - كانغاجي (ورد اسمه مرتين، انظر أيضاً رقم ٥٤)
- رقم ٨٢ - لوديفينا (ورد اسمه مرتين، انظر أيضاً رقم ١٢)
- رقم ٨٧ - ملاكياس، إيسورا (غير مسؤول في يونيتا)
- رقم ٨٩ - ماولا، فرانسيسكو (غير مسؤول في يونيتا)
- رقم ١٥٨ - تيموتيلو، فيكتور (غير مسؤول في يونيتا)

الاسماء التي ينبغي إضافتها

داسالا، ديكاس؛ شقيق "كارىكا"؛ يُقال إنه مسؤول هام في يونيتا ويعمل في وسط وشرق أفريقيا، ويحتمل أن تكون له روابط بالمتمردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ساشيامبو، أنينهاس؛ كولونيل؛ قريب من سافيمي. ومطلع على إدارة يونيتا وماليتها براتا، خورخي؛ مدير الأعمال التجارية ليونيتا في مجال الماس

تغييرات أخرى ينبغي القيام بها

رقم ٥٧ - كالي، ألكسندر، يُقال إنه يوجد داخل أنغولا، وليس في ناميبيا

رقم ٦٤ - كامالاتا، فرانسيسكو، لا يُعرف محل إقامته

رقم ٧٧ - كاتندي، جواو، ليس "لقبه" "جويراتا"، وليست رتبته سفيرا خاصا (مسؤول داخل الأعمال التجارية ليونيتا في مجال الماس)

رقم ٨٤ - ينبغي أن يكون اللقب "لوساديسو"، وليس "لوساليو". ويُقال إن محل الإقامة هو ألمانيا

رقم ١٦٢ - فينينو؛ ينبغي أن يكون اللقب "كانجونغو"، والاسم "فريناندو نغويفي". أما "شيلتوكس" و "سيلفونديلا" فهما "اسمان للشهرة"

رقم ١١٩ - ساكايتا، أيلويا، هو ابن سافيمي، وليس ابنته

وتتابع الآلية سعيها وراء الحصول على معلومات تشير بأن بعض الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة قد توفوا وبالتالي ينبغي حذف أسمائهم وأن أشخاص آخرين ينبغي إضافتهم نظرا لعدم كشف تورطهم في السابق.

واو - خاتمة

٥١ - وختاما يجب التشديد أيضا على أن هياكل يونيتا من كبار المسؤولين في الخارج أساسية لاستمرارية هذه المنظمة. فالممثلون يقومون بأنشطة العلاقات العامة وحشد الدعم السياسي. وهذه الهياكل أساسية أيضا لخطوط التوريد ليونيتا ولبيعاتها من الماس وإمداداتها. وتعتقد الآلية أن هذه الهياكل في تطور، من أجل التكيف مع الظروف. ومنذ تقديم التقرير النهائي، أُبلغت الآلية بوجود روابط وفروع ليونيتا في الدول الاسكندنافية وفي أمريكا

اللاتينية. وإلى حد بعيد، يبدو أن الأشخاص المعنيين ارتبطوا بالبلدان التي يغطيها لعدة سنوات. ففي بعض الحالات التي يجري التحقيق بشأنها حصل هؤلاء الأشخاص على جنسية بلدان أوروبية، أو على وضع لاجئ في بلد أوروبي.

رابعاً - تجارة الماس

ألف - الحالة الراهنة لاستخراج الماس في أنغولا

٥٢ - في عام ٢٠٠٠، استخرجت نسبة ٦٩ في المائة من الماس تحت مراقبة الحكومة من تسعة مناجم رسمية؛ واستخرج ٣١ في المائة من مناجم غاريمبيروس، حسب أرقام رسمية قدمت إلى الآلية. ونظراً إلى أن ربع إنتاج أنغولا من الماس تقريباً يستخرج من منجم كاتوكا كمبرليت الأقل قيمة، فإن قيمة الماس المستخرج تكاد تقسم مناصفة بين القطاع الرسمي، الذي تبلغ قيمته ٣٩٨,٥ مليون دولار وقطاع الماس غير الرسمي الذي تبلغ قيمته ٣٤٧,٦ مليون دولار.

٥٣ - ولوحظ في السنتين الأخيرتين، أن التنقيب الرسمي بدأ يتجاوز القطاع غير الرسمي، رغم الحرب. غير أنه حدثت زيادة في حجم التهريب غير المرتبط بينويتا خلال عام ٢٠٠٠، مما يدل بشكل واضح على أن الماس الأنغولي غير المشروع يصل إلى أسواق الماس بصرف النظر عن نظام شهادة المنشأ ويزيد ذلك من صعوبة تعقب أنشطة التهريب التي تقوم بها يونيتا. ويبدو أن عدة تجار في قطاع الماس يجري التحقيق بشأنهم يشترون كلا النوعين من الماس الأنغولي غير المشروع. ويقال إن تهريب الماس من أنغولا زاد حتى بلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، حسب مصادر معنية بهذا القطاع.

٥٤ - ونظراً لذلك، من المحتمل أن يبلغ مجموع الإنتاج الأنغولي من الماس، بما في ذلك إنتاج يونيتا، حوالي ١,١ بليون دولار في ٢٠٠٠، على أقل تقدير. وهكذا تم غسل أموال أحجار كريمة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار عبر نظم تجارة الماس. (لاحظ أن رقم ٣٥٠ مليون دولار يستند إلى تهريب ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار على الأقل من مصادر غير مرتبطة بينويتا واحتمال تهريب يونيتا ١٠٠ مليون دولار على الأقل. وكلا هذين الرقمين محدد على أقل تقدير؛ ونحن في انتظار بيانات أفضل بشأن الحالة الحقيقية). ونشير أيضاً، استناداً إلى معلومات أفضل بشأن قدرة المناجم التي كانت تابعة ليونيتا في السابق على إنتاج الماس، بأن تهريب الماس الذي قامت به يونيتا في ١٩٩٩ كانت قيمته ٣٠٠ مليون دولار على الأقل.

أنشطة يونيتا في مجال استخراج الماس والاتجار به عام ٢٠٠١

٥٥ - خلال زيارة الآلية لأنغولا في شباط/فبراير، أثرنا مسألة موقع مناجم يونيتا وقيمة إنتاجها مع وزارة الجيولوجيا والمناجم، والقوات المسلحة الأنغولية، ووكالات الأمم المتحدة التي لها منفذ إلى الداخل ومع بعض شركات الماس. وكان الغرض من تلك المقابلات التأكد من أن المعلومات التي قدمناها في التقرير السابق لا تزال صحيحة، وأن وصول يونيتا إلى مناجم الماس يبدو دون تغيير في الوقت الحاضر.

٥٦ - ولم تتمكن من الحصول على أي تقديرات لقيمة الإنتاج الحالي ليونيتا من الماس. ومن الأرجح أن يظل هذا الإنتاج شبيها بإنتاج عام ٢٠٠٠، نظرا لأن القيد الرئيسي الذي يحد من قدرة يونيتا على استخراج الماس هو السيطرة على عدد كبير من القوة العاملة مع استيلاء القوات المسلحة الأنغولية على جزء على الأقل من معدات التعدين التي تملكها يونيتا. وتستخدم يونيتا عادة جنديا لمراقبة مجموعة تتراوح ما بين ست و ١٠ من الحفارة، ولذلك فإن مراقبة قوة عاملة قوامها ٢٠٠٠ حفار، ستستلزم على سبيل المثال نحو ٣٠٠ جندي. ومن المتوقع أن يبدأ التحقيق الجاري حاليا بشأن مبيعات يونيتا من الماس بإيجاد جواب عن السؤال المتعلق بالقيمة الحقيقية لما تستخرجه يونيتا من الماس.

باء - دوائر الماس

٥٧ - في تقرير كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حددت الآلية دور كل من تجار الماس ودوائر تهريب الماس في مساعدة يونيتا على انتهاك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على بيع الماس. وقد سلط هذا التقرير الضوء على ضرورة متابعة هذه الأنباء والادعاءات الواردة وجمع أدلة مفصلة تثبت وقوع انتهاكات للجزاءات. وسلطت الآلية الضوء أيضا على دور القناة الأنغولية الوحيدة للماس في وضع مراقبة أفضل لدوائر الماس داخل أنغولا وتابعت العمل الأولي بإجراء زيارة إلى مكاتب البيع التابعة لشركة آسكور لفحص النظم بتفصيل أكثر.

شركة آسكور: نظام القناة الأنغولية الوحيدة لتسويق الماس

٥٨ - أنشئ نظام آسكور لتسويق الماس عبر قناة واحدة لغرض شراء جميع إنتاج أنغولا من الماس وليشكل وسيلة لتنظيم قطاع الماس الأنغولي، لتسويق جميع المنتجات المضمونة من الماس عبر قناة واحدة قابلة للمراقبة وتنفيذ الضوابط داخل القطاع غير الرسمي لاستخراج الماس والاتجار به. وخلال فترة تمديد ولاية الآلية، أجرت الآلية مقابلة مع مساهمين في آسكور، ورؤساء تنفيذيين فيها، وزارت مكاتب من مكاتب الشراء، في مالانغي وفي سوريمو لمناقشة التدابير التي تتخذ لمراقبة دوائر شراء الماس في أنغولا.

٥٩ - وبدأت آسكور عملها بطاقة كاملة في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وتعد شركة مساهمة تمتلك فيها الحكومة الأنغولية، في شكل شركة سوديام، ٥١ في المائة من الأسهم. وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ اشترت آسكور ماقيمته ٧٤٦ مليون دولار من الماس، ودفعت ضرائب بقيمة ٥٩,١٦ مليون دولار. (في ١٩٩٩، أنتجت أنغولا ماقيمته ٦٥٠ مليون دولار؛ وبلغ مجموع الضرائب المؤداة على مبيعات الماس ٢١ مليون دولار فقط) وتصدر جميع منتجات الماس، باستثناء منتجات كاتوكا، إلى أنتويرب؛ أما الماس المستخرج من كاتوكا فيصدر إلى تل أبيب. وتحمل جميع منتجات الماس شهادة منشأ.

٦٠ - وقد انتقد هذا النظام الجديد على نطاق واسع لكونه يشكل احتكارا، ولعرضه أسعارا لشراء الماس أقل من الأسعار المعمول بها في سوق أنتويرب. وتقر شركة آسكور، بذلك؛ وتخضع الضريبة عند نقطة البيع بالنسبة إلى العاملين في المناجم غاريمبيرو. وتبلغ قيمة الضريبة ٦ في المائة بالنسبة إلى عمال المناجم الصغار العاملين في السوق غير الرسمية (غاريمبيرو) و ١١ في المائة بالنسبة إلى عمال المناجم الكبيرة الذين يدفعون ٥ في المائة من الامتيازات بالإضافة إلى ذلك. وتعرض أسعار أقل من الأسعار المعروضة في سوق أنتويرب، لأن آسكور تبيع في أنتويرب ولن تحقق أي ربح إذا تاجرت حسب أسعار السوق المعمول بها في أنغولا. غير أن الآلية أبلغت بأن السعر الكامل المعروض في السوق يُعمل به في حالة وجود أحجار أكبر وأجود وإلا ضاعت فرصة اقتناء هذه الأحجار لفائدة المهريين.

٦١ - وبعد سنة من العمل، بدأ فيها تطبيق النظام الجديد لشهادة المنشأ، بلغ مجموع مكاتب الشراء التابعة لآسكور، ٢٣ مكتبا، توجد أساسا في لوندا نورتي، واحد منها في لوندا سول ومكتبان في مدينة مالانغي. وفتح مكتب شراء في كويتو لمدة وجيزة ثم أغلق نظرا لاستحالة التأكد من مصادر الماس. والهدف المنشود حسب نوي بتاسار، الرئيس التنفيذي لآسكور هو إحداث نظام شراء شفاف وقابل للمراقبة ومنظم، والسيطرة على القطاع غير الرسمي.

٦٢ - وتعالج هذه المشكلة العويصة للغاية بعدة وسائل. فصغار عمال المناجم والوسطاء الذين يتاجرون بالماس يسجلون عبر شباك يونيكو (انظر الفقرات ٦٩-٧٣ أدناه). وحتى الآن، ومنذ أيلول/سبتمبر الأخير، بلغ عدد المسجلين أقل من ٨٠٠ تاجر فقط، ورفضت نسبة ٢٠ في المائة من مقدمي الطلبات بعد التحقق من وثائقهم. ويطلب إلى التجار أن يسجلوا أنفسهم عندما يذهبون إلى مكاتب آسكور، لبيع الماس. وتحفظ سجلات بأسمائهم وبكميات الماس المبيعة، وبصرف النظر عما إذا كان التجار يسجلون أنفسهم أم لا. وفي الوقت الحالي لا يجبر الوسطاء على التسجيل باستثناء مدينة مالانغي حسب ما قيل لنا.

٦٣ - ويعد تسجيل المشترين مفتاحا رئيسيا لمراقبة حركة الماس. وتعتبر وثائق الاعتماد صالحة لمدة ثلاثة أشهر فقط وتحدد المنطقة التي يمكن للمشتري أن يعمل فيها. وهذه أول مرة يجرب فيها نظام في الميدان. وليس هذا النظام حلا سريعا، لكن إذا ثبتت فعاليته فسيعالج أصعب المشاكل في قطاع تجارة الماس - وهي مراقبة عمليات صغار التجار. وسيمثل أثر ذلك في خفض عدد الوسطاء العاملين، وأيضا في تقليل سيطرتهم على عمال المناجم. وسيتمنى تحديد مناطق بيع أي قطع من الماس.

إدماج عمال المناجم التقليديون ضمن قطاع التعدين التابع للدولة

٦٤ - ينبغي أيضا وضع قطاع التعدين غير الرسمي تحت مراقبة أكثر صرامة، مع منح مزايا إلى عمال المناجم الذين يبيعون عبر شركة آسكور. وتمثل الأهداف في بدء الاستثمار في مشاريع اجتماعية، وإضفاء الطابع "الأنغولي" على دوائر الماس، وجعل مناجم غاريميرو رسمية وإنشاء "مدارس للماس" حتى لا يعود عمال المناجم الأنغوليون معتمدين على عمال غرب أفريقيا الأكثر مهارة. وقد رصدت شركة آسكور ميزانية قدرها ١,١ مليون دولار لبدء العمل في القطاع الاجتماعي في عام ٢٠٠١.

٦٥ - ويُنفذ حاليا مشروع لمجموعة من عمال المناجم المحليين في منطقة سوريمو. وسيزود عمال المناجم بمعدات للتنقيب وطعاما ووقودا وسيبيعون ما يعثرون عليه من ماس إلى شركة ASCorp مباشرة مما يلغي دور الوسطاء كليا. ويُقدر عدد عمال المناجم غير المتفرغين في أنغولا بما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ عامل يعمل العديد منهم في مناطق نائية، الأمر الذي يرجح أن تستغرق عملية تسجيل عمال المناجم غير النظاميين وقتا طويلا.

٦٦ - وسيسيطر على التعدين والاتجار على نطاق ضيق سكان غرب أفريقيا أو مواطنو زائير السابقة الذين بقوا في أنغولا وحصلوا على الجنسية الأنغولية عبر الزواج. وهم يعملون أيضا كوسطاء نظرا لمعرفتهم بتجارة الماس التي يفتقر إليها الأنغوليون. ولا يمكن إبعادهم نظرا لحيازتهم أوراقا ثبوتية أنغولية بل بالإمكان منحهم رخصا وإدخالهم في نظام شركة AS Corp وخفض أعدادهم.

٦٧ - وقد خفض القانون امتيازات التعدين إلى ما مساحته ٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع، الأمر الذي سيمكّن مبدئيا شركات التعدين من ضبط أعداد عمال المناجم غير المتفرغين الذين ينتقلون إلى العمل معها رغم أن هذا الأمر يشكل سياسة مختلفا عليها لأن العديد من شركات التعدين قد مُنح أساسا امتيازات هي من الضخامة بما يسمح لها باستكشاف وفتح مناجم جديدة، وستخسر الآن مساحات واسعة من الأراضي.

٦٨ - وكانت الحكومة الأنغولية تجري أبحاثا لتحديد حجم العمل الذي يقوم به عمال المناجم غير المتفرغين في مجال التعدين بأنغولا. وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت في منطقة كوانغو وحدها عن وجود ١٣٠ منجما شبه صناعي تستخدم حبال السحب. وسيُمنح عمال المناجم هؤلاء إمكانية مواصلة العمل في المناجم بشكل قانوني. وسيؤدي الانتقال بالتعدين الضيق النطاق إلى القطاع الشرعي إلى تحسين إنتاج الماس بشكل إجمالي نظرا لاستخدام تقنيات أفضل في التعدين ولقدرة عمال المناجم الحرفيين على العمل في مجالات لا تغري المناجم الضخمة من الناحية الاقتصادية.

المكتب الموحد Guichet Unico ونظام الاعتماد

٦٩ - المكتب الموحد Guichet Unico هيئة أنشئت للتحقق من مقدمي طلبات الحصول على أوراق اعتماد متعلقة بالماس ومنح الموافقة على إصدار هذه الأوراق ومن ثم ضبط تهريب الماس من أنغولا. وتتألف هذه الهيئة من ممثلين عن الشرطة الجنائية وجهاز أمن الدولة والمهجرة والجمارك وشرطة الضرائب وشرطة الحدود وشرطة التدخل السريع والشرطة الاقتصادية. وهؤلاء الممثلون مختارون بعناية ويتقاضون أجورهم على هذا الأساس. وهم يأذنون بإصدار أوراق الاعتماد لأصحاب المناجم وللزبائن ويعملون بشكل وثيق مع جهاز أمن شركة ASCorp. وتصدر شركة ASCorp أوراق الاعتماد هذه، التي تشبه من حيث الشكل بطاقات الاعتماد والتي يصعب تزويرها، لدى انتهاء المكتب الموحد من التحقيق. وكل نوع من هذه البطاقات مرَّمز بألوان وخطوط تسمح بنهاية المطاف بحوسبة نظام مبيعات الماس.

٧٠ - وتصنّف إصدارات أوراق الاعتماد في أربع فئات هي: الفئة الأولى التي تُمنح لزبائن شركات ASCorp (تجار الماس)؛ وهي صالحة لثلاثة أشهر ضمن المنطقة التي تحددها الرخصة. وفي حال عدم تعامل الوسطاء مع شركة ASCorp تُسحب الرخصة على افتراض أن الماس لا بد وأنه يُهرب إلى خارج أنغولا. ويستغرق حاليا إصدار رخصة كهذه نحو أربعة أسابيع. وتقوم الشرطة حاليا بتسجيل أكبر عدد ممكن من الباعة بغية مراقبة أنشطتهم لأن هذه الرخص غير صالحة إلا لثلاثة أشهر. أما عمال المناجم الحرفيون فيُمنحون رخصا للتقيب ضمن منطقة معينة، الأمر الذي يجعلهم عمال مناجم شرعيين بيد أن عليهم بيع إنتاجهم من الماس إلى شركة ASCorp مباشرة. وأخيرا تُمنح أوراق الاعتماد لجهاز أمن AS Corp وللمشتريين منها.

٧١ - وقد بدأ نظام المكتب الموحد يخطو خطواته الأولى على طريق ستكون طويلة ولا شك وستحللها المشاكل المترتبة على ضبط تداول الماس التي سيُعنى أيضا بجلها المشترون

من شركة ASCorp وجهازها الأمني. فبوسع هؤلاء المشتريين تقديم معلومات عن إنتاج مناجمهم في مناطق كل منهم الأمر الذي يسمح بجمع بيانات مركزية قيمة عن تجارة الماس في أنغولا. وأبلغ المشترون الآلية أنهم تلقوا تعليمات بعدم شراء ماس يعتقدون أن يونيتا قد تكون مصدره. ويشير مسؤولون من شركة ASCorp أن أي عملية تجارية من هذا النوع يمكن إذا ما اكتشفت أن تكون كارثة تحل بشركة ASCorp. فالمشتريين قادرين على تحديد مصدر الماس الذي يشترونه وقد قيل للآلية إن عرض رزمة من الماس بقيمة تفوق الـ ١٠٠.٠٠٠ دولار هو أمر غير مألوف؛ بل المعتاد هو وجود رزم أصغر حجماً يأتي بها نحو خمسة زبائن تبلغ قيمة ما فيها من ماس ٤٠٠.٠٠٠ دولار بعد أسبوع من التجميع. (تتاجر عادة يونيتا برزم ضخمة من الماس تبلغ قيمتها مليون دولار وأكثر). وقيل للآلية أيضاً إن نظام المكتب الموحد يردع تجار يونيتا نظراً إلى إمكانية الكشف عن هويتهم.

٧٢ - وتكمن إحدى القضايا الرئيسية في ضبط الكميات المتزايدة من الماس الذي تهربه إلى خارج أنغولا جهات لا تنتمي إلى يونيتا. فقد تزايد مجمل نشاط التعدين غير الرسمي في أنحاء أنغولا نتيجة لاستعادة مناطق المناجم التي كانت تسيطر عليها يونيتا سابقاً؛ كالمناجم الضخمة الواقعة في مقاطعة بي والمناجم الستة في لونداس ومناجم كوانزاسول وأجزاء من ملانج وفي كواندا كوبانغو التي لم تعد خاضعة لسيطرة يونيتا. وكان ينبغي لهذه الزيادة الضخمة في إنتاج الماس أن تؤدي إلى قيام شركة ASCorp بعمليات شراء أكبر من تلك التي قامت بها هذا العام، وتعزو الشركة ذلك إلى تزايد مجمل عمليات التهريب في هذا العام.

٧٣ - ومع أن من الواضح أن الطريق أمام هذا النظام لا يزال طويلاً جداً، فإنه يقدم منهجيات مثيرة للاهتمام تهدف إلى حل أصعب القضايا في قطاع تعدين الطبقات الرسوبية ومراقبة عمال المناجم غير المتفرغين والمشردين. وقد شرعت ASCorp في معالجة المشاكل الكامنة المتمثلة في إدخال هاتين الفئتين في النظام. فقد كان دائماً من الصعب مراقبة مناطق تعدين الطبقات الرسوبية في أفريقيا. فحجارة الماس منتشرة في مناطق واسعة يصعب تسويرها أو مراقبتها من قبل الشرطة. وصحيح أن وسائل المراقبة كانت تعتمد في السابق على قيام الشرطة بمراقبة هذه المناطق إلا أن هذه الطريقة لا تعالج المسائل الرئيسية المتمثلة في تمهيش عمال المناجم ودور الوسطاء في هذه التجارة. وفي حال أثبت هذا النظام الجديد فعاليته فإنه سيكون نموذجاً لفرض الاستقرار في مناطق تعدين الطبقات الرسوبية ولجعل السيطرة على عمال المناجم أمراً أكثر صعوبة على المجموعات المتمردة. كما أنه سيجعل العمل بحرية أمراً أكثر صعوبة على المشتريين غير الشرعيين. وينبغي رصد هذا النظام للوقوف على فعاليته عملياً.

تجارة الماس غير المشروعة في لواندا

٧٤ - أغلقت جميع المكاتب الرسمية لشراء الماس في لواندا بهدف ضبط حلقات الاتجار بالماس في أنغولا وكشف هوية المهربين بشكل أفضل. ونظرا لانتفاء أي سبب يحمل أي فرد على امتلاك ماس في لواندا، فإنه من السهل الكشف عن هوية من في حوزتهم ماس غير مشروع. كما أن التعرف إلى الماس والبائع عند الاتجار به في مناطق المناجم أسهل إلى حد كبير منه في العاصمة.

٧٥ - وقد نُفذت في عام ٢٠٠١ عمليتان رئيسيتان لاعتقال التجار غير الشرعيين، قبض عليهما وفي حوزتهما ماس، وهو شرط ضروري لأي عملية اعتقال بتهمة الاتجار غير المشروع بالماس في أنغولا. وقد حكم في شباط/فبراير على أحدهما ويدعى أنطونيو دي سوسا، وهو من التابعة مواطن برتغالي كثير المعارف مقيم في أنغولا، بالسجن تسع سنوات في شباط/فبراير ٢٠٠١ لحيازته ٧٧ ماسة في منزله بلواندا وللاعتقاد أنه كان يعد لصفقة تجارية تشمل ٦٠٠ ١ ماسة.

٧٦ - وقد اعتقل عزت محمد في آذار/مارس ٢٠٠١، وهو يحمل جواز سفر بريطانيا. وقد اعتقل لحيازته رزمة ماس بقيمة ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وقد وصف محمد بأنه "مدير أعمال" تاجر الماس علي مكّي فؤاد عباس، من شركة مكّي للماس Mackie Diamonds في أنتورب، وهو تاجر ماس لبناني تاجر أيضا بالماس في سيراليون. وقد بدأ مكّي الذي يحمل جواز سفر أمريكي العمل في أنغولا أواخر عام ١٩٩٩. وقد أُبعد من أنغولا لحيازته أوراقا مزورة لدى اعتقال محمد. ولا تزال أنشطة مكّي في أنغولا رهن التحقيق.

٧٧ - وثمة تاجر أنغولي كبير لا يزال يعمل في لواندا. وهو يشتري أساسا سلعا عالية الجودة تبلغ قيمة القيراط منها ٢٥٠ دولارا على الأقل ويقال إن حجم عملياته التجارية زاد أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠. ولا تزال عملية التهريب التي يقوم بها إلى مركزين للماس تشكل نافذة مفتوحة تسمح بانتهاك العقوبات.

٧٨ - وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قد قرر، في قراره ١١٧٣ (١٩٩٨)، أنه يتعين على جميع الدول اتخاذ التدابير اللازمة لحظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر من أنغولا إلى أراضيها لجميع أنواع الماس التي لا تخضع لنظام شهادة المنشأ الذي وضعته حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، ولو تم ذلك ضمن سياق العقوبات الأولى المفروض على يونيتا. لذا فالآلية مضطرة إلى متابعة جميع حالات الماس غير المشروع الآتي من أنغولا. ويبدو أن هدف التجار هو الحصول على هذه الحجارة الكريمة الأنغولية الأمر، مما يمكنهم من السيطرة على ٢٠ في

المائة من سوق الماس، عوض العمل بشكل حصري مع هذا الطرف أو ذاك. وتشهد شبكات تهريب الماس قدرا كبيرا من الازدواجية كما تدل على ذلك التفاصيل الواردة أدناه.

جيم - حلقات التهريب المتصلة بيونيتا

المنهجية المتبعة في التحقيق في تجارة الماس التي يقوم بها يونيتا

٧٩ - تصف الآلية في تقريرها النهائي النظم الأوسع نطاقا التي تمكن من "تبييض" الماس غير المشروع؛ أي الماس المهرب من بلد المنشأ والذي زور مصدره وحركة الماس الذي يهربه يونيتا ضمن هذه الشبكات. وأشارت الآلية أن يونيتا لجأ عام ٢٠٠٠ إلى بيع ماسه من خلال ثلاث طرق رئيسية هي المزاد العلني للماس والاتجار في جنوب أفريقيا وعلاقته المباشرة مع تجار الماس. وبغية التثبت من صحة التقارير المتعلقة بالتجار يونيتا بالماس والحصول على أدلة أكثر، شرعت الآلية في إجراء تحقيق في ما تلقت من ادعاءات مفصلة بشأن انتهاك العقوبات. ورغم علم الآلية بالعديد من الادعاءات المتعلقة بالتجار يونيتا بالماس، فليس بوسعها سوى متابعة تلك التي تحوي ما يكفي من التفاصيل التي يسهل تصديقها والتثبت من صحتها.

٨٠ - ويتسم جمع الأدلة في عالم الاتجار بالماس بصعوبة بالغة بسبب عدم توافر الانعدام لنوع الوثائق، نسبيا، التي يتوقع المرء الحصول عليها من قنوات الاتجار العادية، والطابع المعقد لشبكات الاتجار بالماس. وتأتي المعلومات في المقام الأول من أفراد وعادة من مصادر في صناعة الماس تعي تماما في الغالب ما يجري في هذه الصناعة، إلا أن ما تقدمه من معلومات لا تكفي بحد ذاتها ليشكل دليلا وإن تعددت مصادرها. ففي إحدى الحالات تلقينا ادعاء مفصلا ممثلا من ثلاثة مصادر، إلا أن ذكر اسم تلك الشركة دون الحصول على مزيد من الإثباتات قد يؤدي إلى الانسياق وراء الشائعات.

٨١ - ويثير جمع الأدلة كذلك مشاكل إضافية. فالإثبات قلما يأتي من شهود عيان على صفقات الماس. فمن السهل جدا الحصول على وثائق مزورة للماس ومن الصعب تعقب تحركات تجار الماس الذين يمكن أن يحملوا جوازات سفر متعددة. كما أن من المحتمل أن تعبر رزم الماس بلدانا متعددة وأن تُخلط بكميات أخرى من الماس وهي في طريقها. وأخيرا، كان من السهل نسبيا دائما تهريب الماس وبيع الماس غير المشروع كما أن الراغبين في شراء هذا الماس مستعدون لمحو آثارهم.

٨٢ - أما المشاكل الأخرى التي يواجهها المحققون في هذا المجال فهي:

- (أ) وجود شركات "وهيئة" علة وجودها الوحيدة هو تجهيز معاملات صفقات الماس التي تعقد في مكان آخر؛
- (ب) الفواتير المزورة؛
- (ج) إعلان مزور بقيمة ودائع الماس صادر عن بلد المصدر؛
- (د) إعلان غير دقيق لبلد المنشأ؛
- (هـ) حركة الماس عبر الملاذات الضريبية التي لا تحتفظ بسجلات بشأنها، وربما تنامي هذه التجارة؛

(و) الطرق المتزايدة التعقيد في وصول الماس المشتبه به إلى مراكز الماس.

٨٣ - لذا فإن التحقق من المعلومات يعني ما يلي:

- (أ) جمع كل المعلومات المتوفرة من أكبر عدد ممكن من المصادر؛
- (ب) البحث عن أي وثائق موجودة التي من المرجح أن تعبر ثلاثة أو أربعة بلدان، قد تكون من بينها الملاذات الضريبية؛
- (ج) السفر إلى موقع عقد الصفقات المشبوهة بما للتحقق من المعلومات ميدانياً؛
- (د) التحدث مع التجار عن أنشطتهم المتعلقة بشراء الماس.

٨٤ - ورغم صعوبة جمع الأدلة الدامغة في هذا المجال، فسيستحيل إثبات الأنشطة التي يقوم بها تجار الماس في خرق عقوبات الأمم المتحدة ما لم تجر محاولة لجمع ما هو متوافر. وسيبرز هذا التحقيق بشكل واضح ما يعترى وثائق عالم الاتجار بالماس من مشاكل وما يعترىها من مواطن ضعف.

٨٥ - وخلال الوقت المتاح، أجرت الآلية مراجعة أولية لمدى جدوى إجراء تحقيق مفصل بمشاركة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وخبراء آخرين لهم صلة بهذه المسألة. وفي رأي الآلية أنه يمكن التوصل إلى نتائج باستخدام هذه الأساليب شريطة أن يكون الهدف من التحقيق محددًا بعناية. وقد بدأت تحقيقات بشأن تجار الماس الثمانية وذلك على الرغم من أن المرحلة الأولى من التحريات لم تستكمل بعد. وأجري المزيد من التحريات بشأن المزاعم التي تميل، حتى الآن، إلى تأكيد المعلومات الموجودة لدى الآلية والإشارة إلى أن غالبية الطرق المستخدمة والجهات الفاعلة المشار إليها في تقريرنا، إن لم يكن كلها، لا تزال تُستخدم بنشاط من جانب يونيتا. غير أنه سيكون من السابق لأوانه نشر التفاصيل بينما لا يزال التحقيق جارياً.

٨٦ - ومن الضروري أن تواصل أية جهة ستخلف الآلية إجراء هذا البحث، أو أن تتولى هيئة دولية، مثل "الإنتربول"، ذلك. وبالإضافة إلى أنشطة تجار الماس، فإن دوائر الماس تُستخدم لغسل صفقات الماس التي يعقدها تجار الأسلحة المرتبطون بيونيتا، وبالتالي لغسل الأموال القذرة. ونقاط الضعف هذه في نظم تجارة الماس، إضافة إلى سهولة تهريب الماس، هي بالضبط التي تسمح باستخدام الماس تحديداً من قبل يونيتا؛ وهذه مسائل تستدعي أن تتم معالجتها.

مزادات الماس المزعومة في غابون

٨٧ - قامت الآلية بزيارة لغابون لمتابعة تقارير تفيد بأن يونيتا قد عقدت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، مزاداً للماس. وذكر أن ذلك المزاد هو ثالث مزاد يجري في عام ٢٠٠٠، غير أنه لا توجد لدى الآلية معلومات موضوعية عن المزاديين الآخرين. والآلية لديها معلومات عن المزاد الثالث، وهي معلومات تتعلق بجهة مقصد الطرود، وهي معلومات قُدمت إلى الحكومة.

٨٨ - وحكومة غابون لا تتوفر لديها أية معلومات عن أي مزاد من هذه المزادات، ووافقت على متابعة المعلومات التي تقدمها الآلية بشأن تصدير الطرود وذلك للتأكد من مدى صحة هذه المعلومات. وينبغي ملاحظة أنه لن يطرح عطاء من تلك العطاءات لمجرد بيع طرد قيم من الماس إلى المتقدم بأعلى سعر، وأن أي بلد لا تكون له علاقات واضحة بتجارة الماس ولكن تتوفر له وصلة جيدة للنقل الجوي ونظام مصرفي جيد يكون مكاناً مأموناً لهذا النوع من النشاط.

التهريب عن جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل

٨٩ - قامت الآلية بزيارة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كي تبدأ عملية التحقق من التقارير المتعلقة بصفقات الماس التي تعقدها يونيتا عن طريق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدور التجار. وكما سبقت الإشارة إليه فإن أنشطة تجار الماس، الذين كانوا يعملون في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أن تحتكر صناعات الماس الدولية "IDI-Congo" حقوق شراء الماس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لا تزال قيد التحقيق. وأجرت الآلية مقابلة مع مسؤولين من شركة "IDI-Congo" ومع جهات فاعلة أخرى في قطاع الماس وذلك للحصول على معلومات بشأن الوضع.

٩٠ - غير أنه توجد روابط أخرى بين ماس أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي روابط تحتاج إلى بحث. وصناعة الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي واحدة من أكثر الصناعات تعقيداً بالنسبة لتحليلها، وذلك بالنظر إلى أن مستوى تهريب الماس من البلد،

وإليه، مرتفع للغاية، وإلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت تُستخدم في السابق كبلد المنشأ للماس الأنغولي غير المشروع حتى بغض النظر عما إذا كان ذلك الماس قد عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية أم لا. ومن المعروف أن التجار الذين يشترون الماس الأنغولي غير المشروع، الذي يشمل ماس يونيتا، يقومون بخلط ماس أنغولا بماس من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن التجار الذين عقدوا صفقات مع يونيتا اعترفوا بأنهم يتبعون هذه الممارسة. وهذا يجعل من الصعب للغاية الحكم على مصدر الماس الذي يأتي من المنطقة.

٩١ - وهناك منطقتان رئيسيتان يستمر عن طريقهما انتقال الماس بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما إقليم تشيكابا وإقليم نهر كوانغو الشمالي اللذان يشكلان جزءا من الحدود بين البلدين. وهناك علاقات تاريخية وعلاقات قرابة عبر هذه الحدود التي توجد فيها ثغرات كثيرة، كما أن التجارة عبر هذه الحدود ترجع إلى عهد بعيد. ويقال إن الماس ينتقل في الاتجاهين عبر الحدود؛ فالماس الأنغولي ينتقل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في شكل صفقات محلية صغيرة أو من مشتري الماس الذين يدخلون أنغولا للبحث عن أحجار كريمة ذات نوعية أفضل. وماس جمهورية الكونغو الديمقراطية ينتقل أيضا إلى أنغولا وذلك، على الأقل، في خلال الفترة التي كانت تجارة الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتم فيها بالعملة المحلية، وهو عنصر أدى بدرجة كبيرة إلى زيادة تهريب الماس من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٢ - ودخل أنغولا، تقوم يونيتا باستخراج الماس في إقليم كوانغو الذي يقع إلى الشمال من لورييمو عند الحدود الشمالية. وعلى ضفة النهر التي تقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مقاطعة باندونا، تعتبر المنطقة مخصصة للدفاع الوطني ويتم فيها تنمية عمليات استخراج الماس من الطبقات الرسوبية تحت سيطرة السلطات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك حسبما ذكرته حكومة ذلك البلد.

٩٣ - وفي حين أنه توجد احتمالات واضحة لغسل الماس غير المشروع الذي تستخرجه يونيتا والذي لا تستخرجه يونيتا، فإن الآلية قد علمت أيضا أن غالبية الماس الأعلى جودة الذي يجري استخراجه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو ينتقل عبرها من أنغولا، يجري الآن تهريبه إلى خارج البلد.

٩٤ - وأجرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تجربة للوقوف على مدى تهريب الماس من البلد خلال عام ٢٠٠٠، وأثبتت أن الكثير من ماس جمهورية الكونغو الديمقراطية - الذي يحتمل أن يكون ماسا أنغوليا - يصل الآن إلى الكونغو برازافيل. وسبق أن علمت

الآلية أن الماس الأنغولي يصل في الواقع إلى الكونغو برازافيل عن طريق جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك على الرغم من عدم تحديد المصدر والكميات على وجه الدقة.

٩٥ - وجرى الاتصال بحكومة الكونغو برازافيل للحصول على معلومات بشأن التجارة غير المشروعة، وأقرت الحكومة بأن التهريب يمثل مشكلة كبيرة. ويوجد في الوقت الحالي حوالي خمسة "مكاتب لشراء الماس" مرخص لها - كما أن التجار الموجودين في البلد، والذين انتقل الكثير منهم إليه عندما أصبحت شركة "IDI-Congo" صاحبة حقوق الاحتكار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة، يبلغ مجموعهم ثلاثين تاجرا، وذلك حسبما ذكرته مصادر تلك الصناعة. وفي رأي حكومة الكونغو برازافيل أن الماس الأنغولي لا يدخل البلد مباشرة من أنغولا وذلك بسبب الضوابط المفروضة على الحدود بين البلدين. والماس الذي ينتقل من الكونغو برازافيل عبر طرق مشروعة هو ماس "مختبر"؛ أي تم فحصه للتأكد من أن طرود الماس تتفق مع المحتويات المعلن عنها. غير أن دوائر التهريب الدولية التي تمارس أنشطتها تتفادى الضوابط العادية.

٩٦ - وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة على وضع خطة بشأن "شهادة المنشأ" في المستقبل القريب وذلك بعد إجراء مناقشة مع "المجلس الأعلى للماس" في بلجيكا. وهذا يمثل خطوة نحو السيطرة على دائرة معقدة للماس يتم من خلالها 'غسل' الكثير من الأحجار الكريمة غير المشروعة، غير أنه ينبغي النظر في وضع مبادرات ثلاثية الأطراف لمراقبة دوائر الماس بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو برازافيل، وربما بضمانات دولية. ومعالجة هذه المسائل سيؤدي إلى حل واحدة من أصعب المسائل في السيطرة على تجارة الماس.

٩٧ - وعلمت الآلية أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تخطط لإقامة مشروع مشترك لإنشاء مصنع لصقل الماس في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع شركة مقرها في بلجيكا، وهي شركة "TOP International"، لصقل وتلميع الماس المستخرج من مناجم "شركة باغوانا للمعادن التي تمتلك الدولة أغلبها"، وبيع الماس، إضافة إلى تقديم التدريب والخبرة بالنسبة لماس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرى توقيع الاتفاق في آذار/مارس ٢٠٠٠، ولا تزال المناقشات جارية بشأن تحديد طرائق التنفيذ. وقد يكون من السابق لأوانه افتتاح مصنع لصقل الماس، بينما لا يزال الوضع المعقد فيما يتعلق بالتهريب دون حل.

جنوب أفريقيا

٩٨ - تجري حكومة جنوب أفريقيا تحقيقا في التجارة التي ذكر في تقرير الآلية أن مصدرها "رئيس توغو". وقد بيع الماس إلى تاجر مجوهرات في جنوب أفريقيا عن طريق وسيط،

احتفظ بالفاتورة، وذكر أن الأوراق المتعلقة بالصفقة لا تتفق مع القواعد المتبعة في جنوب أفريقيا. وقد أصبحت المسألة الآن في يد قوة الشرطة في جنوب أفريقيا لإجراء المزيد من التحقيقات.

٩٩ - وخلال الزيارة التي قامت بها الآلية لجنوب أفريقيا، أجريت مناقشات مستفيضة بشأن تهريب ماس يونيتا وأنواع أخرى من الماس الأنغولي إلى جنوب أفريقيا. وتعتبر تلك المناقشات جزءاً من التحقيقات الجارية في إطار التعاون الواسع النطاق الذي يجري تطويره في عدد من القطاعات.

١٠٠ - وتقوم حكومة جنوب أفريقيا الآن بتنفيذ ضوابط جديدة بشأن استيراد الماس إلى جنوب أفريقيا وذلك من خلال "مشروع قانون تنمية المعادن" الذي تأمل في أن يوافق عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ويصبح قانوناً رهناً باتخاذ الإجراءات البرلمانية. وقانون الماس الصادر في عام ١٩٨٦ والذي لا يتيح بدرجة كبيرة استيراد الماس، يحكم الواردات حتى ذلك التاريخ وذلك بدعم من لوائح "مجلس الماس".

جمع المعلومات من الدول الأخرى

١٠١ - واصلت الآلية أيضاً عملية لجمع المعلومات من البلدان الأفريقية المنتجة للماس والمراكز التجارية الرئيسية وذلك كي تتمكن من مقارنة السجلات الرسمية للواردات والصادرات من الماس والتحقق من المعلومات الموجودة لدى الآلية. وأعربت الآلية أيضاً عن رغبتها في تحديد البلدان التي لها صلة، بشكل مباشر أو في بعض الأحيان بشكل غير مباشر، بالتحقيقات المتعلقة بتجارة الماس التي تمارسها يونيتا والتي نُفذت قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٨٩).

١٠٢ - وطلبت الآلية تقديم المعلومات التالية:

(أ) ما إذا كان قد جرى سن قانون وطني بشأن قرار مجلس الأمن ١١٣٧ (١٩٩٨)؛

(ب) نُسخ من اللوائح التي تحكم بيع الماس، وأسماء الهيئات المسؤولة عن الإشراف على مبيعات الماس وتفاصيل عن الجهات التي تتولى الاتصال بتلك الهيئات، ونُسخ من عينات الوثائق اللازمة للتجار بالماس وتصديره؛

(ج) طُلبت معلومات عن أية إجراءات تكون قد نُفذت لمراقبة تهريب الماس ولمراقبة "الماس الممول للصراع"؛

(د) قائمة رسمية بتجار الماس المرخص لهم حيثما يكون ذلك منطبقاً؛

(هـ) الأرقام المتعلقة بإنتاج الماس وتصديره للفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠.

١٠٣- وأُرسلت إلى عدد من البلدان التي تمارس تجارة الماس رسائل تُطلب فيها تقديم معلومات. وطلب إلى حكومة إسرائيل تقديم معلومات عن التدابير التي اتخذتها لضمان عدم وصول الماس المحظور إلى الأسواق، إذ أن الحكومة قد سنت قوانين بشأن قرار الأمم المتحدة. وطلب من وزارة التجارة والصناعة أن تقدم أرقاماً للواردات من جميع البلدان الأفريقية خلال عام ٢٠٠٠، وكذلك لواردات الماس الخام من قبرص (إن كان) وسويسرا، وأن تبلغنا بالإجراءات التي تُتبع عندما تدخل شحنة من الماس الخام إلى البلد. ولم تتمكن الآلية من زيارة إسرائيل خلال الفترة القصيرة التي كانت متاحة للسفر ولم تتلق أي رد على طلبها الكتابي.

١٠٤- ولم ترسل جمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا أي رد على الطلب الذي قدمته الآلية للحصول على مزيد من المعلومات بشأن تجارة الماس وصادرات الماس من هذين البلدين. كذلك لم يرد رد من حكومة مالي، التي تُطلب منها تقديم أية معلومات متوفرة عن أنشطة مواطني مالي المعروف أنهم يشترون ماساً غير مشروع في أنغولا وتوضح ما إذا كان هناك أي سوق للماس، قانوني أو غير قانوني، معروف لدى الحكومة، وهو ما قد يوفر منفذاً للماس الخام إذا أُغلقت الطرق الأخرى أمام تجارة يونيتا.

١٠٥- وبعثت حكومة رواندا رسالة إلى الآلية، رداً على الأسئلة التي طرحت في التقرير، وأبلغتها بأن السيد فيكتور بوت وشركاه لم يتصلوا بالحكومة الرواندية لإنشاء مصنع لصقل الماس في رواندا. والحكومة تقر بأن كميات صغيرة من الماس تمر عبر رواندا إلى بلجيكا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووصفت ذلك بأنه يمثل طريقاً تقليدياً للماس، ولو أن هذه الكميات لم تتضمنها إحصاءات التقارير البلجيكية حتى عام ١٩٩٨. والماس يمر عبر رواندا دون دفع أية ضرائب. ولم يرد أي تعليق بشأن استيراد الماس المرتفع القيمة إلى جنوب أفريقيا، وهو الماس الذي قيل إن منشأه رواندا.

١٠٦- أبلغت حكومة أوغندا الآلية بأنه لم تصدر تصاريح تصدير لكميات الماس التي ذُكر أنها قد صُدرت من أوغندا إلى أنتويرب والتي بلغت ٣٨٧,٥١ قيراط، وأُعربت عن استعدادها للتعاون في إجراء تحقيق بشأن هذه التقارير.

دال - الاستنتاجات

١٠٧- يمكن تقييم فعالية قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) بشأن تجارة الماس التي تمارسها يونيتا على النحو التالي:

(أ) لم تقم بلدان كثيرة بسن قوانين وطنية تمكن من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨). ويدعي عدد من البلدان أن القوانين الوطنية القائمة تكفي لتحقيق هذا الغرض. وواضح أن هذا لا يمثل واقع الحال، ولو أن المشكلة قد تكون كامنة بدرجة أكبر في التحايل على الضوابط المحلية أكثر مما هي كامنة في القوانين نفسها. (عمدت الآلية إلى الحصول على هذه المعلومات من جميع البلدان التي لها علاقة، بأي شكل من الأشكال، بالتزاع القائم في أنغولا والتي من المحتمل أن يمر عبرها ماس يونيتا. ولا توجد قائمة شاملة للبلدان التي سنت قوانين بشأن الجزاءات)؛

(ب) في الحالات التي عمدت فيها الحكومات إلى سن قوانين وتعزيز ضوابط الاتجار بالماس، لا يزال الماس غير المشروع يصل إلى الأسواق. وهناك نقاط ضعف واضحة وأساسية في نظم مراقبة تجارة الماس، وهي نقاط ضعف لا يمكن لبلد بمفرده أن يعالجها بفعالية بالنظر إلى وجود طرق بديلة كثيرة متاحة أمام تجار الماس غير المشروع. وفي حين أنه من الممكن الاتجار بالماس غير المشروع فإن الأحجار الكريمة التي تستخرجها يونيتا ستجد لها سوقا ما لم يتم الكشف عن الأشخاص الضالعين في هذه التجارة، ومعاقتهم، مما يجعل ماس يونيتا أقل جاذبية؛

(ج) أدى فرض الجزاءات إلى جعل الاتجار بماس يونيتا يتم في الخفاء بدرجة أكبر، وجعل يونيتا تبحث عن طرق جديدة لتجارة الماس؛

(د) أدت الجزاءات إلى إصلاح الهياكل الرسمية الأنغولية لتجارة الماس. بما أدى إلى اتباع نهج جديد بالنسبة لحل المشكلة على أرض الواقع، وهو ما ينبغي أن يُعتبر خيارا قابلا للتطبيق في بلدان أفريقية أخرى يستخرج فيها الماس؛

(هـ) وأخيرا فإن الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة قد وفرت الزخم اللازم لفرض ضوابط على الماس - نظام "شهادة المنشأ" - في جميع أنحاء العالم. غير أنه ليس من المرجح أن يصل هذا النظام إلى مرحلة التنفيذ قبل نهاية عام ٢٠٠١.

خامسا - النفط والمنتجات النفطية

١٠٨- أبلغت السلطات الناميبية الآلية أن قواتها قد كشفت خلال عملية المطاردة الحامية التي قامت بها في شباط/فبراير ٢٠٠١ عن وجود ٣٢ حاوية للنفط سعة كل منها ٥ ٠٠٠ لتر في جنوب أنغولا. وليس معروفا تاريخ تسليم تلك الحاويات ولا المكان الذي أرسلت منه. وأبلغت الآلية أيضا بأنه على الرغم من أن طلب يونيتا على الوقود قد انخفض انخفاضاً كبيراً منذ انتهاء هجومها فإن جماعات صغيرة تابعة ليونيتا تشن حرب عصابات قد تستخدم بشكل متكرر شاحنات لتوزيع الوقود على وجه السرعة. وهذه المعلومات تبين من جديد الحاجة إلى مواصلة توخي اليقظة من جانب حكومة أنغولا وكذلك من جانب بلدان المنطقة الفرعية، لضمان عدم تهريب الوقود إلى يونيتا.

١٠٩- وقدمت حكومة ناميبيا إلى الآلية معلومات بشأن التدابير القوية التي اتخذتها لرصد حركة النفط على امتداد حدودها المشتركة مع أنغولا. وأبلغت الآلية أيضا بأن "لجنة قطاع الطاقة" التي تتبع "الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي" تدرس التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى أن تجري المنطقة الفرعية تحليلاً مفصلاً لعينات من الوقود يتم الحصول عليها من موردي صناعة النفط في المنطقة وذلك من أجل إنشاء قاعدة بيانات لغرض تقييم الوقود الذي يتم الحصول عليه، أو الذي يصادر، من يونيتا.

سادسا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا

١١٠- يعتمد نجاح تنفيذ الجزاءات على التزام المجتمع الدولي قدر اعتماده على التزام المنطقة الفرعية لأفريقيا الجنوبية نفسها. وفي الواقع فإن قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) يقر بالدور الخاص الذي تقوم به "الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي" في تعزيز تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. والفترة قيد الاستعراض شهدت قيام البلدان في المنطقة الفرعية للجنوب الأفريقي بمواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا. وقد اتخذت هذه البلدان تلك التدابير، أساساً، على ثلاثة مستويات: المستوى الوطني والمستوى الثنائي ومستوى المنطقة الفرعية.

١١١- وكما سبقت الإشارة إليه فإنه في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ تم التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين أنغولا وناميبيا وزامبيا، وتقوم بموجبه جميع الأطراف بإحكام الأمن على امتداد الحدود المشتركة بينها، وبتحسين تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا.

١١٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقدت منظمة قادة شرطة الجنوب الأفريقي "ساربكو" اجتماعا خاصا على مستوى رؤساء الشرطة في لواندا، حيث قُدمت ورقات قطرية بشأن تنفيذ الجزاءات المفروضة على يونيتا وجرى تبادل معلومات المخبرات بشأن المسألة. وقرر رؤساء الشرطة تحديد المكتب دون الإقليمي للإنتربول في هراري كمركز لتبادل معلومات المخبرات فيما بين البلدان في المنطقة الفرعية.

١١٣- وعلى مستوى "الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي"، تقوم في الوقت الحالي لجان مشتركة بين القطاعات تابعة للمنظمة بدراسة التوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) والتي تتعلق تحديدا بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجالي النفط والنقل. وقد أبلغ الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الدكتور بريغا رامسامي، الآلية خلال الزيارة التي قامت بها إلى مقر الجماعة في غابورون أنه ينبغي أن تؤدي نتائج هذه الدراسات، في جملة أمور، إلى مساعدة المنظمة في تحديد المجالات الخاصة التي ينبغي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تطلب بالنسبة لها مساعدة مالية وتقنية خارجية.

١١٤- وكذلك فإن ممثلي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كانوا جزءا من عملية كيمبرلي الموسعة التي تهدف إلى وضع "تدابير فعالة وعملية لمعالجة مسألة الماس الممول للصراع، بما في ذلك وضع وتنفيذ خطة دولية بسيطة وعملية للماس الخام". وتحقيقا لهذا الهدف، اتفق المشاركون في عملية كيمبرلي على جدول زمني لاجتماعات خبراء تعقد في بلجيكا (نيسان/أبريل ٢٠٠١) والاتحاد الروسي (حزيران/يونيه ٢٠٠١) والمملكة المتحدة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) وأنغولا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، بحيث يكون من الممكن أن تؤدي تلك الاجتماعات إلى عقد اجتماع وزاري في بوتسوانا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

١١٥- وفي اجتماع القمة الاستثنائي الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ويندهوك في آذار/مارس ٢٠٠١، أكدت الجماعة من جديد "دعمها الأخلاقي والمادي لشعب أنغولا" و "حثت جميع الدول الأعضاء في الجماعة على تشديد الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا، وخاصة في مجال الاتجار غير المشروع بالماس". كذلك فإن لجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدول التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تناولت أيضا مسألة تعزيز الجزاءات المفروضة على يونيتا وذلك في إطار اللجان الفرعية التابعة لها، وخاصة لجنتها المخصصة المعنية بالجريمة العابرة للحدود.

سابعاً - ملاحظات ختامية

١١٦- لا تزال يونيتا نشطة للغاية، وتقوم بشن حرب العصابات، وتهاجم أهدافا هي في غالبيتها أهداف مدنية، وتدمر الهيكل الأساسي، وتقتل أشخاصا أبرياء، وتزرع الألغام أرضية. وتحقيق السلم لم يصبح بعد أمرا قريبا المنال. وهذا هو السبب في أن الحكومة الأنغولية قد طلبت رسميا الإبقاء على الجزاءات وتوحي اليقظة بالنسبة للالتزام بها وذلك باعتبارها الطريقة الفعالة الوحيدة لإرغام يونيتا على العودة إلى عملية السلام التي تخلت عنها.

١١٧- وفيما يتعلق بأعمال الآلية التي صدر بها تكليف فإنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بالنسبة للتحقيقات الجارية وتحليل المعلومات التي يجري جمعها، وكذلك بالنسبة لمواصلة إجراء المشاورات مع الحكومات والمنظمات المعنية. وهناك مهمة أخرى بالغة الأهمية، تتمثل في رصد التدابير والمبادرات المختلفة التي اتخذتها البلدان من أجل الالتزام بالجزاءات وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الآلية، وكذلك بالنسبة لإجراء تحقيق بشأن الأوضاع المالية ليونيتا.

١١٨- والالتزام الثابت من جانب مجلس الأمن بالنسبة لرصد الجزاءات كان له، دون شك، أثر إيجابي على قطع خط الإمداد العسكري التي تحتاج إليه يونيتا بشدة. ونتيجة لارتفاع مستوى اليقظة وللتحقيقات المنتظمة التي أجرتها مؤخرا الآلية بدأت الحكومات التي كانت في السابق تنتهك نظام الجزاءات في الابتعاد عن يونيتا وفي اتخاذ تدابير لتنفيذ الجزاءات. ويُعتبر أن الشركات تتعرض، مثلما يتعرض الأفراد، اليوم إلى ضغوط وإلى تدقيق مستمر.

١١٩- غير أنه على الرغم من أن الاتجاه نحو الإفلات من العقاب بدأت تخف حدته فإن تصميم من ينتهكون الجزاءات على مواصلة الحصول على مكاسب من هذه الحرب القاسية لا يزال قائما بثبات. ويونيتا، ومن يزودونها بالإمدادات، يأملون ببساطة في أن ينتهي قريبا التزام مجلس الأمن بمتابعتهم بنشاط. وتعتقد الآلية اعتقادا راسخا بأنه، في هذه المرحلة الحاسمة، سيعطي عدم استكمال هذه المهمة إشارة سيئة للغاية، في حين أن جميع المؤشرات المتاحة تبين أن يونيتا قد بدأت أخيرا تتعرض لأضرار من الجزاءات ولكنها لم تستسلم بعد.